

## إشكالية توحيد المصطلح العربي : النظرية والتطبيق<sup>(١)</sup>

بعلم : الدكتور علي القاسمي  
الإيسيسكو / الرباد

### خلاصة

إن الهدف من كتابة هذا العرض تسليط الضوء على الفرق الكبير بين التوجهات النظرية والتطبيقات العملية في ميدان توليد المصطلح العربي وتوحيداته. فالشائع نظرياً أن المؤسسات التي تضع المصطلحات العربية لا تتبع منهاجية علمية في عملها أو على الأقل لا تتبع منهاجية موحدة، وهذا فإن المصطلحاتها تختلف فيما بينها حتى لو كانت تتناول ذات المفاهيم، وأن الأمة العربية عهدت إلى مكتب تنسيق التعریب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بمهمة توحيد المصطلح العلمي العربي.

ولكن واقع الحال خلاف ذلك، إذ أن الباحث المتخصص يلفي أن الجامع اللغوية والعلمية في الوطن العربي تسير وفق منهاجيات علمية في توليداتها المصطلحات، وأن هذه المنهجيات تقوم على مبادئ علمية واحدة تقريباً وتستند إلى أسس موضوعية متقاربة، وأن الطريقة التي يتم فيها وضع المصطلحات تكاد تكون مشتركة بين هذه الجامع، وأخيراً فإن مكتب تنسيق التعریب ليس وحيداً في ساحة توحيد المصطلح العربي على نطاق الأمة العربية، بل تنتصب بجانبه مؤسسات عربية أخرى تضطلع بالدور نفسه في الواقع العلمي. وتمثل هذه المؤسسات في المنظمات والاتحادات المهنية المتخصصة، وكان المسألة هي من ينبغي أن يولد المصطلحات ويوحدتها : اللغويون أم أهل الاختصاص المستعملون للمصطلح.

<sup>(١)</sup> ألقى في ندوة (التنقیش والتوجیید المتصطلحان في النظریة والتطبیق) التي نظمها المعهد القومي للمواصفات والملکیة الصناعیة بتونس، 13 - 17 مارس 1989.

ويخلص الباحث المتأمل إلى أن اتباع منهجية علمية واحدة من قبل مؤسسات توليد المصطلحات، لا يعصم من ازدواجية المصطلح في البلاد العربية، وأن طرح مصطلح موحد في أسواق الاستعمال لا يضمن له الرواج أو يقضي على منافسة مصطلحات أخرى رائجة تعبر عن المفهوم نفسه.

ويمكن رد قصور المصطلح العلمي العربي وازدواجيته إلى سببين رئيسيين : أولهما، عدم تعريب التعليم العالي والبحث العلمي مما يؤدي إلى بقاء المصطلحات المولدة والموحدة حبيسة المعاجم المتخصصة دون أن يتاح لها المجال لمواجهة اختبار الاستعمال والقبول، وثانيهما تشتت الوطن العربي في دول متفرقة، بحيث لا تملك مؤسسات توحيد المصطلح سلطة إلزامية تمكنها من فرض مصطلحاتها الموحدة في المناهج والمطبوعات، إضافة إلى وجود الحدود الأقليمية والفعالية أمام توزيع الكتاب العربي وشيوخه.

## المعيرة والتنميط والتوحيد

بكرات حدد حجمها هي الأخرى بمقاييس متفق عليها مسبقاً، أشهرها نوعان بكرة يبلغ قطرها (5) بوصات تستعمل للف الأشرطة القصيرة عليها، والثانية بقطر (7) بوصات تستعمل للف الأشرطة الطويلة عليها. وهكذا فالأشرطة التي تصنع بحسب تلك المقاييس هي أشرطة منمطة، أي تتبع أنماطاً تم الاتفاق عليها مسبقاً. ولو فرضنا أن بلداً من البلدان أراد أن يوحد جميع أشرطة التسجيل من حيث الطول فسيختار مقاساً من تلك المقاييس أو من غيرها ويعتبره المقياس الموحد، وتكون الأشرطة التي تصنع وفق ذلك المقياس موحدة من حيث الطول.

### المنظمة الدولية للتوكيد المعياري :

وعلوّم أن وضع المواصفات والمقاييس الموحدة في العالم منوط بالمنظمة الدولية للتوكيد المعياري (ISO) وفروعها الوطنية. وفي الوطن العربي تنتظم تلك الفروع الوطنية في منظمة قومية هي المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس التي تتخذ العاصمة الأردنية — عمان — مقراً لها. وللجنة المتخصصة بالمصطلحات في المنظمة الدولية هي اللجنة رقم 37 التي أنشئت عام 1936 عندما كانت المنظمة الدولية تسمى بالاتحاد الدولي لجمعيات المقاييس الوطنية (ISA). وقد بذلت اللجنة جهوداً متواصلة

قبل البدء في مناقشة توليد المصطلحات وتوحيدها في الوطن العربي من حيث النظرية والتطبيق يجدر بنا إلقاء نظرة على أنواع العمليات التي يمارسها المصطلحون. ويعيز بعض الباحثين في علم المصطلح بين ثلاثة أصناف من هذه العمليات هي : المعيرة أو التقييس (Standardisation) والتنميط (normalisation) والتوكيد (Unification)<sup>(1)</sup>. فتعني المعيرة باعتماد المعاير أو المقاييس أو الأنماط أو الأسس أو المبادئ التي ينبغي أن توضع المصطلحات طبقاً لها. أما التوكيد فهو عبارة عن صياغة المصطلحات الجديدة أو اختيار مصطلحات معينة وفقاً للمعاير أو الأنماط المتفق عليها مسبقاً، وذلك للتعبير عن المفاهيم المطلوبة. والتوكيد في علم المصطلح قد يعني توحيد المعاير والمبادئ والمنهجيات التي تصاغ في ضوئها المصطلحات، وقد يعني انتقاء مصطلح واحد من بين مترادفات للتعبير عن مفهوم معين ليحل محل المصطلحات العديدة المستعملة في التعبير عن ذلك المفهوم<sup>(2)</sup>.

ولو ضربنا مثلاً من عالم صناعة أشرطة تسجيل الصوتي، لوجدنا أن طول الشريط يخضع لمقاييس حددت سلفاً منها مثلاً (600) قدم و(900) دم و(1200) قدم، ويكون الشريط ملفوفاً على

إضافة إلى بعض المختصين الآخرين مثل خبراء المعلومات والتوثيق.

ويقوم هؤلاء المختصون بتحديد موقع المفهوم في نظام المفاهيم للحقل العلمي موضوع البحث ومعرفة العلاقات القائمة بين ذلك المفهوم وبقية المفاهيم المجاورة له، وتوليد مصطلح واحد يدل عليه باتباع إحدى وسائل التنمية اللغوية وأعني بها : الاستدراك، والمجاز (إضافة معنى جديد لكلمة موجودة، أو التوسيع في معناها)، والنحو، والافتراض (من لغة أخرى). ويتم هذا التوليد في ضوء مبادئ وأسس أبرزها مبدأ الانطلاق من المفاهيم وال العلاقات القائمة بينها للوصول إلى المصطلحات، ومبدأ الاستدراك أي أن يعبر المفهوم الواحد عن مصطلح واحد وأن يعبر عن المصطلح الواحد بمفهوم واحد فقط، ومبدأ الاقتصاد في اللغة عند توليد المصطلحات تحقيقاً للسهولة في الأداء، ومبدأ الأخذ بالاستعمال<sup>(4)</sup>.

#### التوحيد المعياري للمصطلحات :

وإذا تركنا جانباً التوحيد المعياري للمبادئ المصطلحية والمعجمية، فإن التوحيد المعياري للمصطلحات يعني توحيد المصطلحات المتراوحة التي تعبّر عن مفهوم واحد، و اختيار واحد منها ليكون المصطلح المعتمد، على أن يجري هذا الاختيار طبقاً لمعايير متفق عليها مسبقاً.

ويضطلع بالتوحيد المعياري للمصطلحات داخل دولة من الدول أو داخل عدد من الدول تستخدم لغة واحدة هيئه مسؤولة أنيطت بها سلطة تعليم المصطلحات الموحدة. وتضم هذه الهيئة أهل الاختصاص العلمي ولسانين ومصطلحيين ومعلوماتيين. وتوصي المنظمة الدولية للتوكيد للمعارات

مكتتها من إخراج توصياتها الست في الفترة بين 1967 و 1973 وهي تتعلق بمصطلحات علم المصطلح، وإعداد المصطلحات المصنفة، ومبادئ التسمية، والخروج المعجمي الموحد للمصطلحات. ونظراً للتقدم الذي حصل في أبحاث علم المصطلح خلال العقدين الأخيرين فإن اللجنة قررت عام 1979 مراجعة توصياتها السابقة وتطويرها. وفي عام 1981 قررت اللجنة أن يكون نطاق عملها هو «التوحيد المعياري لطرق وضع المصطلحات وتصنيفها وتنسيقها»<sup>(3)</sup>.

والدارس للمبادئ وأسس توليد المصطلحات التي أوصت بها اللجنة يدرك أن تلك المبادئ وأسس لم تكن غريبة بالنسبة للمشتغلين في هذا الميدان منذ عشرات السنين ولم تغرب عن بالهم وهم يمارسون عملهم المصطلحي، بل الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن اللجنة استقت تلك المبادئ وأسس والطرائق من ممارسة أهل العلم والاختصاص وتواضعهم عليها. وهذه ملحوظة سنعود إليها بعد قليل.

#### التوليد المعياري للمصطلحات :

تعني بالتوليد المعياري للمصطلحات وضع أو صياغة مصطلح جديد للتعبير عن مفهوم معين وفق مبادئ التسمية العلمية المتفق عليها مسبقاً وبحسب طريقة منهجية محددة سلفاً.

وتوصي المنظمة الدولية للتوكيد للمعارات بأن يشارك في توليد المصطلحات ثلاثة أنواع رئيسية من المختصين هم :

- 1 — أهل الاختصاص العلمي
- 2 — اللغويون
- 3 — المصطلحيون

الحالي لمجمع اللغة العربية بالقاهرة الدكتور إبراهيم مذكور من علماء الاجتماع وهكذا. كأن كل مجمع يعمل من خلال لجان متخصصة تتوفر فيها جميع الشروط التي ذكرنا بشأن واضعي المصطلحات.

والجامع العربي على دراية تامة بالمبادئ العلمية والأسس الموضوعية لوضع المصطلحات وتوحيدها، قبل أن تنشر المنظمة الدولية للتتوحيد المعياري أولى توصياتها عام 1967، فمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة زاخرة بالبحوث حول الموضوع منذ الأربعينات، فالمرحوم الشيخ محمد رضا الشبيبي — وكان عضواً بالجمعين العراقي والمصري — نشر مقالة حول توحيد المصطلحات في البلاد العربية في العدد الثامن من هذه المجلة عام 1950، والمرحوم الأمير مصطفى الشهابي الذي كان كذلك عضواً في الجمعين السوري والمصري نشر كتابه القيم (المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث) عام 1952<sup>(٦)</sup> وغيره كثير.

وفي أواخر السبعينيات عزا بعض الباحثين في علم المصطلح الأزدواجية التي تعانها المصطلحات العربية إلى أن المؤسسات العربية القائمة على توليد المصطلحات تتبع منهجيات مختلفة وتبني أسساً ومبادئ متباعدة، ودعا أولئك الباحثون إلى ضرورة توحيد منهجيات توليد المصطلح لوضع حد للازدواجية المصطلحية القائمة في الوطن العربي. وقد لقيت هذه الدعوة قبولاً من لدن المسؤولين في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فعهد إلى مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة بعقد (ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي). وشارك في هذه الندوة ممثلون عن مجمع اللغة العربية بدمشق ومجمع اللغة العربية بالقاهرة والمجمع العلمي العراقي وإنجمن اللغة العربية الأردني، ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب المغربي، ومكتبة لبنان، وعدد من وزارات التربية والتعليم في الأقطار العربية. وقبل أن تعقد هذه

المعاري بأن تم عملية توحيد المصطلحات بالخطوات التالية :

1 — جمع المصطلحات المختلفة المستعملة في التعبير عن مفهوم معين، وتحديد معاناتها عن طريق تعريفها.

2 — ضبط موقع ذلك المفهوم في نظام المفاهيم الخاص بالحقل العلمي موضوع البحث.

3 — تعين مصطلح واحد من المصطلحات المترادفة للتعبير عن ذلك المفهوم، أو وضع مصطلح جديد للتعبير عنه إذا ثبت عدم صلاحية المصطلحات المستعملة<sup>(٥)</sup>.

### توليد المصطلح العربي :

تولى وضع المصطلحات العربية هيئات علمية مشهود لها بالقدرة والكفاءة مثل مجمع اللغة العربية بدمشق ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، والمجمع العلمي العراقي، ومجمع اللغة العربية الأردني وعدد من الجامعات ووزارات التربية، ودور النشر الكبرى كمكتبة لبنان.

وقد يتبادر إلى الذهن أن مجامع اللغة العربية هي مؤسسات لغوية وأنها تضع المصطلحات دون منهجية علمية أو أنها ليست على دراية بتوصيات المنظمة الدولية للتتوحيد المعياري. ولكن واقع الأمر خلاف ذلك إذ أن المجمع العربي تتألف من علماء من مختلف حقول الاختصاص العلمي فمنهم اللسانى والأديب والطبيب والمهندس والكيمياوي وغيرهم، ويشترط فيهم جميعاً التمكن من أسرار اللغة العربية والمقدرة على توظيفها.

وقد كان الرئيس السابق لمجمع اللغة العربية بدمشق المرحوم الدكتور حسني سبع طيباً، والرئيس

1969 خطة لتنسيق المصطلحات العلمية العربية وتوسيعها واستكمالها بهدف توفير المصطلحات التي تتطلبها مراحل التعليم المختلفة على افتراض أن تعليمًا معرباً بمصطلحات موحدة هو الطريق الأمثل لتوسيع المصطلح العربي<sup>(9)</sup>. وهكذا فقد تم توسيع المصطلحات التعليم العام في جميع الموضوعات في مؤتمر التعریب الثاني والثالث المنعقدین في سنة 1973 وسنة 1977 على التوالي، وجرى توسيع المصطلحات التعليم التقني في مؤتمر التعریب الرابع المنعقد عام 1980، وتوسيع المصطلحات التعليم العالي في مؤتمر التعریب الخامس والسادس المنعقدین في سنة 1985 وسنة 1988 على التوالي.

ويتبع المكتب منهجهة محددة في توسيع المصطلحات، إذ يندرج إلى تحديد الموضوع العلمي المراد توسيعه بمصطلحاته، ويؤلف قائمة بالمصطلحات الأنجلزية والفرنسية التي تمثل مفاهيم ذلك الموضوع، ويوضع إزاء كل مصطلح من هذه المصطلحات المقابلات العربية المستعملة في مختلف الأقطار العربية، وهو يجمع هذه المقابلات من المعاجم المتداولة والكتب المدرسية المقررة وغير ذلك من المصادر الموثوقة، ويبعث بالمشروع المعجمي إلى الدول العربية والجامع اللغوية والعلمية لإبداء ملاحظاتها عليه ثم يعقد ندوة من الخبراء واللغويين والمصطلحين للدراسة المشروع المعجمي، وتقوم الندوة بفحص كل مفهوم (مثلاً بالمصطلح الأجنبي) ومحاولة اختيار مقابل عربي واحد له متونية رسوخ الاستعمال ودقة التعبير واتساق المصطلحات (من حيث تمثيل كل مصطلح لمفهوم واحد والتعبير عن المفهوم الواحد بمصطلح واحد فقط)، وبعد ذلك يقدم المشروع المعجمي النسق إلى أحد مؤتمرات التعریب الذي يضم هو الآخر لجنة متخصصة بذلك الموضوع العلمي للدراسة المصطلحات العربية الموحدة المقترنة وتعديلها — إذا اقتضت الضرورة — وإقرارها. وبعد

الندوة بالرباط في الفترة من 18 — 20 فبراير 1981، طلب إلى الهيئات المشاركة أن تبعث إلى مكتب تنسيق التعریب بتقرير عن المنهجهات التي تسير على هديها في وضع المصطلحات، وعهد إلى بدراسة تلك التقارير وتلخيصها في مشروع ورقة عمل مشتركة تمثل منهجهة موحدة تقدم إلى الندوة المذكورة.

وعند دراستي للمنهجيات المختلفة تبين لي ما يأتي :  
1 — إن جميع تلك المؤسسات العاملة في ميدان توليد المصطلحات لها منهجهات محددة تستهدى بها.

2 — إن منهجهات تلك المؤسسات تشتمل على المبادئ والأسس الخاصة بوضع المصطلحات بصورة لا تختلف كثيراً عن توصيات المنظمة العالمية للتقويم المعياري.

3 — إن منهجهات تلك المؤسسات تكاد تكون متفقة تماماً في مبادئها وأسسها، بحيث لا يصعب وضعها في منهجهة موحدة مشتركة..

وهكذا كان الأمر، فقد تبنت الندوة — بعد تعديلات طفيفة — مشروع منهجهة موحدة لوضع المصطلح العلمي العربي التي أعددتها بناء على منهجهات التي قدمها المشاركون. ونشرت هذه منهجهة في مجلة اللسان العربي<sup>(7)</sup>، كما أعد الأستاذ أحمد شفيق الخطيب أمثلة توضيحية على مبادئ تلك منهجهة.

### توسيع المصطلح العربي :

أناطت جامعة الدول العربية مهمة تنسيق التعریب وتوسيع المصطلح العلمي العربي بمكتب تنسيق التعریب في الوطن العربي بالرباط. وقد رسم مؤتمر التعریب الأول الذي انعقد بمقر المكتب عام

التليدة تاريخياً وجغرافياً فهي أطول لغات العالم عمرًا، وينتشر أبناؤها في أصقاع شاسعة، ولها من اللهجات الفصيحة ما لا تضاهيها فيه أية لغة أخرى. إننا نطلق على الكيمياء اسم (العلم) لأن العناصر الكيمياوية تدخل في علاقات محددة يمكن التنبؤ بنتائجها بدقة وتسير وفق معادلات مضبوطة. وهكذا الأمر في الفيزياء والرياضيات ونحن لا نضيف كلمة علم لاسميهما، لأننا لا نشك في ذلك. أما علم النفس وعلم الاجتماع فيصر أصحابهما على تسميتهم بالعلم في محاولة لجعل دراستهما تسير وفق مناهج موضوعية، ولكن جميع المشتغلين بهما يعترفون في دخلة أنفسهم بأنهما لم يبلغا بعد منزلة العلم من حيث دقة التنبؤ بالنتائج لأنهما يتعاملان مع السلوك الإنساني، والانسان مختلف عن المادة الجامدة. واللغة هي جزء من السلوك الانساني ولا يمكن إخضاع مصطلحاتها إلى المعايير المقنة، على الرغم من أن من المفيد لعلم المصطلح أن يسعى إلى إرساء أسس موضوعية له.

قد يعزّو بعضهم عدم وحدة المصطلحات التي تضعها المؤسسات المصطلحية العربية إلى أن بعضها يتخذ من الأنجلizية لغة الأصل والمنطلق له في حين ينطلق بعضها الآخر من المصطلحات الفرنسية، ولكن ذلك لا يفسر مثلاً الازدواجية المصطلحية القائمة في مصطلحات وضعتها مؤستان تشكل الأنجلizية لغة المصدر لهما معاً، وعلاوة على ذلك، فإن اللجان الخالصة في تلك المؤسسات لا تناقش اللفظ الأنجلizي أو الفرنسي للمصطلح بقدر ما تناقش المفهوم الذي يمثله ذلك اللفظ، قبل التوصل إلى توليد المصطلح العربي المناسب.

إن اتباع الجامع اللغوية والعلمية في الوطن العربي منهجة موحدة في توليد المصطلحات لا يجنبها وضع مصطلحات متراوحة للمفهوم الواحد، فاللغة

ذلك ينشر معجم موحد بمصطلحات ذلك الموضوع ويوزع على الدول العربية.

وهذه المنهجية المتبعه في توحيد المصطلح العربي هي الأخرى موافقة لتوصيات المنظمة الدولية للتوكيد المعياري بل إن هذه المنظمة تشارك في مؤتمرات التعریب مثلثة بوكلتها العربية المتخصصة (المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس).

### إشكالية توحيد المصطلح العربي في الواقع العملي :

رأينا مما مرّ بنا أن كاتب هذه السطور يذهب إلى أن المؤسسات المصطلحية بوضع المصطلحات العربية وتوليدها تتبع منهجيات علمية تكاد تكون موحدة من حيث مبادئها وأسسها وطرقها، ومع ذلك فهو يذهب إلى أن المصطلحات التي تضعها هذه المؤسسات قد لا تكون موحدة بالضرورة بل أنها كثيراً ما تولد عدة مصطلحات للتغيير عن مفهوم واحد. ومن ناحية أخرى يقر الكاتب منهجة توحيد المصطلح العربي التي يتبعها المكتب المكلف بهذه المهمة، ومع ذلك فهو يرى أن المصطلحات العربية ليست موحدة. وهذه حقيقة يكاد يتفق عليها جميع المشتغلين في حقل التعریب والمصطلحية في الوطن العربي.

إن المنظمة العالمية للتوكيد المعياري حفت بنجاحات مشهودة في مجال توحيد المعايير والمقاييس في عالم الصناعة، ولكن توصياتها، الخاصة بتوحيد المصطلحات معيارياً لم تحقق ذات النجاح ولم تبلغ عين المدى. فعندما تبني المؤسسات المصطلحية معييرة واحدة وتنميطاً واحداً في عملها المصطلحي، فإن المصطلحات التي تضعها لمفهوم معين قد لا تكون بالضرورة موحدة، لأن العامل مع اللغة ليس كالتعامل مع الأدوات والآلات والعناصر الكيميائية، خاصة إذا كانت تلك اللغة هي العربية ذات الأمجاد

ووُحدت بكيفية موضوعية وهي تغطي جميع حقول المعرفة، ولا نزعم أنها كاملة فما من لغة عالمية — بما في ذلك الفرنسية والروسية — تشمل على المصطلحات التي تعبّر عن جميع المفاهيم العلمية المتداولة في العصر الراهن. ويقى التساؤل المطروح يتعلّق بأسباب قصور المصطلح العربي وازدواجيته على الساحة العلمية. ويمكن تلخيص الجواب بسبعين رئيسين هما : تلکؤ تعریف التعليم العالي والبحث العلمي، وتشذم الوطن العربي في دول متفرقة.

فالتعليم العالي للموضوعات العلمية — النظرية والتطبيقية — يجري في معظمها بلغة أجنبية مهما كان جنسها ومهما بلغت ركبتها ومهما وصل جهل المتعلمين بها. ولا أتحدث عن تلك البلاد العربية التي ما زالت تصر على تدريس العلوم في المدارس الثانوية «بلغة العلم» أي بلغة أجنبية على حد فهم بعض المسؤولين. وما دام التعليم العالي يجري بلغة أجنبية ويكتب الباحثون نتائج أبحاثهم بلغة أجنبية فإن المصطلحات العلمية العربية التي تم توليدها تبقى بلا قيمة لأنها لا تستعمل، فمهما كان التزام واضعيها بالمعيرة ومهما بلغ تنميتها من دقة وضبط، فهي كاللؤلؤ في أعماق البحر لا قيمة له ما لم يستخرجه الغواص ويوضع على جيد الحسان. ومتى ما استعملت المصطلحات العلمية العربية المولدة في التعليم والبحث وتداولاها الأستاذة والطلبة والباحثون، فإنها تتوضع على اختبار المحك ويثبت الصالح منها بالقبول والاستعمال وينبذ الصالح منها ويستبدل. ومعلوم أن المعيرة الدقيقة والتنميط المضبوط لا يعصمان من صياغة مصطلحات لا تجد قبولاً من جمهور المستعملين.

ومن ناحية أخرى فإن تشتت الوطن العربي في أقطار مختلفة يؤدي إلى عرقلة شيوخ المصطلح الموحد لسبعين : أو همـا عدم امتلاك المؤسسة المكلفة بالتوحيد لسلطة إلزامية تمكّنـا من فرض مصطلحاتها

العربية زاخرة بالمترادفات، والاستعمالات الأقلية، وحتى لو وضعـت تلك المؤسـسات مصطلحاً موحدـاً جديـداً فـذلك لا يـضمنـ لهـ الـانتـشارـ والـرسـوخـ فيـ الوـطنـ العـربـيـ وإنـماـ لـابـدـ لـهـ أـنـ يـواجهـ اختـيارـ القـبـولـ والاستـعمالـ منـ قـبـلـ النـاطـقـينـ بـالـلـغـةـ العـربـيـةـ، وـقـدـ يـضـطـرـ لـنـافـسـةـ لـفـظـ أـجـنبـيـ درـجـ فيـ الـاستـعمالـ قـبـلـهـ.

ومن ناحية أخرى فإن مكتب تنسيق التعریف لم يعد المؤسسة الوحيدة التي تتضطلع بتوحيد المصطلحات العربية، بل نستطيع القول — بلا مغالاة ولا تجنب — أن مؤسسات قومية أخرى قامت بالدور نفسه متبرعة المنهجية العلمية ذاتها. ومن هذه المؤسسات المنظمات العربية المتخصصة مثل المنظمة العربية للعلوم الادارية بعمان التي وضعت معجماً موحدـاً لـمصـطلـحـاتـ الحـاسـوبـ، والـمنظـمةـ العـربـيـةـ لـلـلـعـلـومـ الزـرـاعـيـةـ التيـ وـضـعـتـ معـجمـاـ موـحدـاـ لـمـصـطلـحـاتـ الزـرـاعـيـةـ، وـمـنـ هـذـهـ المؤـسـسـاتـ الـاتـحادـاتـ الـمـهـنـيـةـ مـثـلـ اـتحـادـ الـأـطـبـاءـ الـعـربـ الـذـيـ أـصـدـرـ (ـالـعـجـمـ الطـبـيـ الـموـحدـ)، وـاتـحادـ الـمـهـنـدـسـينـ الـعـربـ بـالـقـاهـرةـ الـذـيـ وـضـعـتـ معـجمـاـ موـحدـاـ لـمـصـطلـحـاتـ الـهـنـدـسـيـةـ، وـالـاتـحادـ الـعـربـ لـلـسـكـكـ الـحـدـيدـيـةـ بـمـحـلـ الـذـيـ أـصـدـرـ معـجمـاـ لـمـصـطلـحـاتـ السـكـكـ الـحـدـيدـيـةـ وهـكـذاـ<sup>(٨)</sup>. وهذه الظاهرة تمثل وجهاً من أوجه التنافس والتنافر بين اللغويين وأهل الاختصاص العلمي على وضع المصطلحات.

ولكن بالرغم من وجود هذا العدد الكبير من المصطلحات العربية الموحدة في مختلف حقول المعرفة فإنـناـ ماـ زـلـاـ فيـ الوـطنـ العـربـيـ نـشـكـوـ منـ الـازـدواـجيـةـ المصـطلـحـيـةـ نـاهـيـكـ عنـ شـكـوـ بـعـضـهـمـ منـ عـدـمـ وجودـ مـصـطلـحـاتـ عـلـمـيـةـ كـافـيـةـ وـذـلـكـ تـعلـةـ لـلـابـقاءـ علىـ تـعلـيمـ الـعـلـمـ فيـ الجـامـعـاتـ بـلـغـةـ أـجـنبـيـةـ.

إذن نعتقد من الوجهة النظرية أن اللغة العربية توفر على مصطلحات علمية ولدت بطريقة معيارية

وانتشاره. فحتى في مجال الأدب، توجد لدينا آداب قطرية أكثر من أدب عربي معاصر واحد لأن القارئ العادي يحصل على الكتب التي تنشر في بلاده، باستثناء بعض كبار الأدباء التي تحظى مؤلفاتهم بتوزيع شبه جيد.

الموحدة في جميع المناهج المدرسية المتباينة التي تضعها وزارات معارف وتربيه وتعليم وتهذيب مختلفة في أقطار متفرقة، ويكمّن السبب الثاني في الحدود الأقليمية والفعالية القائمة بوجه توزيع الكتاب العربي

## الهوامش والمراجع

(1) من مؤلّء الباحثين الأستاذ أحد الأخضر غزال الذي تحدث منذ الخمسينيات عن الطياعة المعيارية والحرروف النسخة وتوحيد الحرف العربي. فالمرقنة المعيارية هي الآلة التي توفر على الأنماط المحددة سابقاً لتصبح معيارية، والحرروف النسخة هي الحرروف التي صممت على أنماط قابلة للدخول في المرقنة المعيارية، ودعا إلى توحيد جميع الحرروف الطياعية في الوطن العربي على هذا الأساس.

(2) Helmut Felbert, Terminology Manual (Paris : UNESCO & INFOTERM, 1984) p.15

(3) المصدر السابق، ص 20

(4) علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح (بغداد : الموسوعة الصغيرة، 1985) ص ص 95 — 104

(5) المصدر السابق، ص ص 34 — 36

(6) الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القدم والحديث (دمشق : الجامع العلمي العربي، 1952)

(7) ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي (الرباط 18 — 20 / 2 / 1981) في اللسان العربي، المجلد 18 الجزء 1 ص ص 175 — 178

(8) علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ص ص 115 — 120